# رِسالة للسيد رئيس

# جمعية هيئات المحامين. بالمغرب. و أعضاء مكتبها،

# خيار الاستقالة الجماعية، تهرب غير محسوب نحو المجهول ...

**النقيب عبد الرحيم الجامعي**
**cabinetjamsai@gmail.com**
**الرباط: 17 ماي 2026**

السيد الرئيس والسادة الأعضاء،
من الأكيد أن الدفاع عن المحاماة وعن استقلالها وأدوارها الكبرى في مجال العدالة ودولة القانون، ما هو سوى إحدى تجليات مسؤوليات كل محامية ومحامي وفي مقدمتهم النقباء و المجالس.
ومن الأكيد أن المحاماة كانت منذ القدم معرضة لمؤامرات ودسائس تريد مسخها و إبعادها عن الفعل القانوني والمجتمعي و الأخلاقي الجاد و الضروري في بناء مسار الديمقراطية والعدالة والاستقرار، وهي المحاماة التي يعرف عنها التاريخ و الحضارات أنها مهنة المقاومة و المعارضة والبناء، توظف مقامها و مقوماتها بذكاء و بيقين في تنزيل حماية وتطبيق حكم القانون و سيادته، و اسس المحاكمة العادلة ولا تخشى من أجل ذلك سُيوف السلطة وحُكامها.

وليس الصراع من أجل الحفاظ على المكتسبات التاريخية التي تحققت بفضل عمل شاق و طويل للمحامين/ت في ميدان المحاماة بل في مجالات إصلاح القوانين وترشيد نزاهة المؤسسات وإشاعة قيم حقوق الإنسان ومحاربة الفساد، بالأمر البسيط و الهين.

غير أننا في المواجهات التي دفعت المحامين/ت فتحها كانت وسيلة دفاع اولا عن المؤسسات المهنية، ثم عن مهنة المحاماة واخيرا عن مؤسسات العدالة نفسها ومعهم المرتفقين المستهلكين لخدمات العدالة و قراراتها، وكان من الضروري قيادة المعارك المشروعة بكل مسؤولية و بكل اليقظة والحيطة، مع التوقع أن خصوم المهنة ليسوا أشباحا بل لهم مصالح وحسابات أكبر من المحاماة ينطلقون منها، ولهم سقف لن يسمحوا للمهنة ولا للمحامين تجاوزه، سواء كان الحوار مع وزير أو كان مع غيره من المسؤولين الحكوميين بما فيهم رئيس الحكومة، الذي هو قائد الفريق الحاكم ومهندس المواقف ومخطط التوجهات، ومن الخطأ التفريق بينه وبين غيره من أعضاء الحكومة، فهذا القول ضعيف في بنائه ومن أوله لنهايته، مما يجعل خطاب الدفاع عن رئيس الحكومة خطابا لا يرى الأمور على حقيقتها، ومن الخطأ الاستنتاج بأن الفرق البرلمانية لا تتوصل بتوجيهات الاغلبية الحاكمة ، وكأن البرلمان مستقل عن الحكومة وكأن البرلمان مستعد أن ينتحر في سبيل الجمعية أو المحامين أو النقباء...

لقد كان من الضروري في اعتقادي، أن يتم التفكير بعد نقل مشروع القانون للبرلمان، في منهجية تعامل جديدة وبلغة تتناسب مع أغلبية برلمانية لها التزامات سياسية مع الحكومة، و لا يمكنها أن تذهب بعيدا ضد توجهاتها وتحالفاتها، لكنكم اخترتم الصمت مع الأسف وعدم الظهور على الواجهة لأسباب ربما اقتنعتم بها لوحدكم، وفَهِم العديد من المحاميات ومن المحامين بأن الهدنة اختيار سياسي منكم، و أمر نابع من اتفاق بينكم بالجمعية و الحكومة، غير أنني أعتقد بأن توجهكم هذا لم يكن موفقا، لان الصمت وقطع العلاقة مع الرأي العام المهني لعبة خطيرة، لأنها كادت أن تفجر صبر جمهور المحامين/ت، و شكلت مصدر قلق بل انشقاقات مهنية، وضعتكم الجمعية بسببها في قفص التساؤلات عن خلفياتكم التكتم عما جرى بينكم وبين رئيس الحكومة وبينكم و بين البرلمانيين وعلى ماذا اتفقتم وعلى أية قضايا اختلفتكم...، فتحملنا كمحميات ومحامين متاعب مواقفكم وآثار سياستكم، وبالرغم من ذلك التجأنا للحِكمة وصمتنا بدورنا وتجرعنا أوجاع دواء الصبر، وتركناكم بالجمعية تمسكون بالتستر ومنهجية الاستفراد بالمعلومة، وتَركتم حَماس المحاميات والمحامين يتوارى وراء الانتظار، و كانت النتيجة أن تم التصويت وإخراج النص من لجنة العدل بمجلس النواب كما هو عليه باغلبية 16 صوتا ضد 7 أصوات.

لقد جاء ببلاغ مكتب الجمعية يوم الجمعة الخامس عشر ماي، وكأنه يُعلن الندم على مسار التفاوض وحيثياته ونتائجه، و ليقدم الدواء الذي قد يشفي أو يخفف الصدمة على المحاميات والمحامين، ويعلن عن رفع مستوى الاحتجاج لمرحلة التهديد بالاستقالة الجماعية للهيئات نقباء ومجالس.

إن الإعلان عن احتمال الاستقالة الجماعية، موقف أراه شخصيا هروبا من المسؤولية من قبل مؤسسات الهيئات المنتخبة، وتخليهم عن مهام أسندت إليها في إطار اختيار انتخابي مهني ديمقراطي للمجالس و للنقباء.

كما أن الاعلان عن موقف الاستقالة أو التهديد بها، أمر غير مفهوم وغير محسوب الابعاد، و سيشكل ضربة لِهُوية المحاماة وهُوية المحامين لانهم نساء و رجال الصمود وعدم الاستسلام أمام ملفاتهم المعقدة مهنية كانت أم سياسية، كما ن التهديد بالاستقالة أو الدعوة إليها يعتبر في اعتقادي عزلا لممثلي الهيئات عن جذورهم، و تنازلا منهم عن أمانة التمثيل المؤسساتي، بل هو موقف سيُضعف الهيئات بدل تقويتها، وسيفجر تناقضات في أوساط المحامين و سيخلق فرصة لإضعاف الهيئات و تجاوزها .

إن رفع شعار تقديم الاستقالة، خطأ قَاتل و هَدية لمن يُريد المزيد من السطو على المهنة وعلى مقاليد القرار فيها، فضلا عن أن خيار الاستقالة سيعبر بوضوح عن عدم قدرة مكتب الجمعية تدبير الصراع و ابداع أنجع القرارات التي لا تقسم الوسط المهني و لا تُبعد القيادات عن مقاليد المسؤولية، إلا إذا كان الأمر مجرد فلتة قلم واو تجربة اعلامية لا غير... وحتى هذا الاستنتاج لن يقبل منا ومن مكتب الجمعية في ظرف تاريخي وسياسي يجتازه المغرب، و تكثر فيه التجاوزات ضد حقوق الانسان وحرياته الأساسية، ويحتاج فيه المرتفقون لرجال ونساء المحاماة الدرع المهني و الضامن للأمن القانوني لهم، ناهيكم عن أن مقترح الاستقالة المطروح هو قرار سياسي بقوة يحتاج إلى نقاش عميق وواسع غير مقتصر على عدد قليل و محدد من أعضاء مكتب الجمعية، بل هو قرار يخرج اصلا عن صلاحيات النقباء ولا علاقة له بمهامهم لأن من منحهم الثقة هم المحاميات و المحامون، وهؤلاء هم أصحاب الكلمة في موضوع الاستقالة.

إن شعار الاستقالة الجماعية للنقباء و للمجالس موقف سياسي كبير، معقد وغير سهل، قد يشكل خطرا على المهنة نفسها وعلى بقائها وعلى مصيرها عكس ما قد يمكن أن يكون إيجابيا فيها، وهو موقف كان من الممكن أن يكون مناسبا لو توفرت أسبابه السياسية، و ظروف اصطدام قوية أخرى، مثل الظروف التي أشعل فتيلها الرئيس أنور السادات سنة 1981 لما قرر حل نقابة المحامين بمصر بسبب مواقفها من اتفاقيات كامب ديفيد اساسا، واعتقال النقيب وأعضاء المجلس و اتهامهم بمعارضة السلطة وتوجهاتها بعد زيارة السادات لتل ابيب، حيث فجر القرار الغضب الشعبي و المهني، و تصدى له نقيب المحامين بمصر المرحوم أحمد الخواجة ومعه مجلس الهيئة، حيث التجأوا لقضاء المحكمة الدستورية التي انتصرت للشرعية وصرحت بعدم دستورية قرار الحل رغم أن القرار صدر بعد اغتيال الرئيس، ومثل السابقة المهنية التي دفعت نقابة المحامين بدولة كوادلوب سنة 1935 إلى الاستقالة الجماعية احتجاجا على وضعية المحامين المهددين من قبل المستعمر وبسبب محاصرة الحريات، وبالتالي فرفع شعار الاستقالة الجماعية للهيئات بقدر قوته ومخاطره المبدئية ، بقدر ضعفه في أسبابه وتوقيـته.

كان عليكم بمكتب الجمعية في اعتقادي، السيد رئيس، أن تعلنوا في بلاغكم و تقدموا كل الأسباب التي كانت وراء النتيجة التي انتهت إليها مسارات التفاوض، وأن تُ ت تلَخصوا النقاش المؤسساتي بينكم وبين فريق الحكومة تحت رئاسة رئيسها، فقد بشرتم بالتفاهم و بالحوار الصادق، ولكنكم غفلتم اشعارنا بضعف أو بأخطاء المكتب في بناء خطط المفاوضات، واخبارنا بما أنتم مختلفون فيه بينكم كمكونات مكتب الجمعية، و لا شك أنه كانت هناك اجتهادات لم تكن محط إجماع بينكم، ولا شك أنه كانت هناك مصالح ربما لم تنتبهوا إلى تسربها وسط مكتبكم...الخ.، هذه وغيرها عناصر حدثت أو حدث بعضها، و كان من الضروري تقديرها في النتيجة التي انتهت بها المناقشات مع الطرف الحكومي.

كما أن المكتب لم يعلن خلاصاته بعد مداولاته مع الفرق البرلمانية ومع لجنة العدل و حقوق الإنسان بالبرلمان بانتماءاتهم السياسية المختلفة، وما هي الضمانات التي قدمت إليه وما هي حدود الثقة التي كانت لديه في بلوغ انتصار محقق، وكيف يفسر نتيجة التصويت بالعدد المعروف في نهاية النقاش...

أنه في اعتقادي يرجى منكم، وبلغة الاقتراح، أن تتجنبوا المزايدات وألا تركبوا على الانفعال، وأن تتفادوا الدخول في حسابات خاسرة مثل الاستقالة الجماعية، لأنني أشعر بأن خطورتها أكثر من وقعها السياسي الظرفي و الحماسي، ومن هنا لابد في رأيي من عقد جموعات عامة للهيئات مع المحاميات و المحامين، للجواب عن تساؤلاتهم، و بيان مكامن غموض بعد حيثيات القرار ومبرراته، وشرح أسباب فشل التعامل مع الحكومة ومع البرلمان رغم الصور اللامعة التي التقطت لمكتب الجمعية ليظهر لنا الارتياح والرضا، وأن تعتبروا و تعترفوا أنكم ضعافا من دون المحامين، وأن ترجعوا لتعبئة المحامين حتى يشعروا بأنهم يقودون مصيرهم مع النقباء وانهم غير مقتادين من تلابيبهم وراء المجالس بل هم اطراف اساسية في اتخاذ القرارات المصيرية.

عليكم بمكتب الجمعية أن تعبئوا المحاميات والمحامين و ان ترجعوا للتواصل الحقيقي و المهني معهم بعد أن قطعتم الصلة بهم ومنعتم المعلومة عنهم، ليظلوا بدورهم على تواصل وثقة بكم ومعكم، عليكم أن تبثوا الحياة في الهيئات من جديد، بعد أن دب الضعف لبعضها، فالهيئات المهنية ومؤسساتها الحية والحيوية واستمرارها وتصديها لضربات السلطة و التسلط هي وحدها القادرة على خلق المستقبل، والاستمرار في صمودها وثباتها في مكانها، هو التعبير عن هوية المحاميات والمحامين.

إن التفكير أو الاشارة الى انسحاب النقباء و المجالس من مسؤولياتهم إن حصل، لن يسجله التاريخ إلا في صفحات الفشل، ولن يقراه الرأي العام إلا القراءة السلبية، لأن المحامين لا يتركون الفراغ ولا يتهربون من تحمل المسؤولية، فلن ينتصروا إلا وهم في مواقعهم و مؤسساتهم يمارسون واجباتهم و معهم كل المحامين.

اناديكم عدم الدخول في تجربة لن نحصد من ورائها سوى الانتصار المزيف.

**النقيب عبد الرحيم الجامعي**

# · Annexes documentaires ·

Traduction française

À

Monsieur le Président

de l'Association

des Barreaux du Maroc et Membres

de son Bureau

Option de Démission

Collective, une Thérapie

Inconsidérée

ou un Calcul Inconnu

…

Le Bâtonnier Abderrahim JAMAI

cabinetjamsai@gmail.com

Rabat, le 17 mai 2026

Monsieur le Président, Mesdames, Messieurs les Membres,

Il est indéniable que la défense de la profession d'avocat, de son indépendance et de ses rôles majeurs dans le domaine de la justice et de l'État de droit, n'est qu'une des manifestations des responsabilités de chaque avocat, et en premier lieu des Bâtonniers et des Conseils de l'Ordre.

Il est également indéniable que la profession d'avocat a toujours été exposée à des complots et des intrigues visant à la dénaturer et à l'éloigner de l'action juridique, sociétale et éthique sérieuse et nécessaire à la construction d'un processus de démocratie, de justice et de stabilité. Cette profession d'avocat, que l'histoire et les civilisations connaissent comme une profession de résistance, d'opposition et de construction, utilise sa position et ses composantes avec intelligence et conviction pour mettre en œuvre la protection et l'application de l'État de droit et de sa primauté, ainsi que les fondements d'un procès équitable, sans craindre pour cela les épées du pouvoir et de ses dirigeants.

La lutte pour la préservation des acquis historiques, obtenus grâce à un travail acharné et de longue haleine des avocats, non seulement dans le domaine de la profession, mais aussi dans les domaines de la réforme des lois, de la rationalisation de l'intégrité des institutions, de la diffusion des valeurs des droits de l'homme et de la lutte contre la corruption, n'est pas une chose simple et facile.

Cependant, dans les confrontations que les avocats ont été amenés à engager, il s'agissait d'un moyen de défendre d'abord les institutions professionnelles, puis la profession d'avocat, et enfin les institutions de la justice elles-mêmes, ainsi que les usagers consommateurs des services de la justice et de ses décisions. Il était donc nécessaire de mener les combats légitimes avec responsabilité et vigilance, en prévoyant que les adversaires de la profession ne sont pas des fantômes, mais qu'ils ont des intérêts et des calculs plus importants que la profession d'avocat, à partir desquels ils agissent, et qu'ils ont un plafond qu'ils ne permettront ni à la profession ni aux avocats de dépasser, que ce soit lors d'un dialogue avec un ministre ou avec d'autres responsables gouvernementaux, y compris le Chef du

Gouvernement, qui est le chef de l'équipe dirigeante, l'architecte des positions et le planificateur des orientations. Il serait erroné de faire une distinction entre lui et les autres membres du gouvernement, car cette affirmation est faible dans sa construction, du début à la fin, ce qui fait du discours de défense du Chef du Gouvernement un discours qui ne voit pas les choses telles qu'elles sont réellement. Il est également erroné de conclure que les groupes parlementaires ne reçoivent pas les directives de la majorité dirigeante, comme si le Parlement était indépendant du Gouvernement et comme si le Parlement était prêt à se sacrifier pour l'Association ou les avocats ou les Bâtonniers…

Il était nécessaire, à mon avis, de réfléchir, après le transfert du projet de loi au Parlement, à une nouvelle méthodologie de traitement et à un langage adapté à une majorité parlementaire ayant des engagements politiques envers le Gouvernement et qui ne peut pas aller trop loin à l'encontre de ses orientations et de ses alliances. Cependant, vous avez choisi le silence, malheureusement, et de ne pas apparaître sur le devant de la scène pour des raisons dont vous êtes peut-être seuls convaincus. De nombreux avocats ont compris que cette trêve était un choix politique de votre part et qu'elle découlait d'un accord entre vous, l'Association et le Gouvernement. Cependant, je crois que cette orientation n'était pas judicieuse, car le silence et la rupture des relations avec l'opinion publique professionnelle sont un jeu dangereux, car ils ont failli faire exploser la patience du public des avocats et ont constitué une source d'inquiétude, voire de divisions professionnelles, qui ont placé l'Association dans une position où l'on s'interroge sur les raisons de votre secret concernant ce qui s'est passé entre vous et le Chef du Gouvernement, entre vous et les parlementaires, sur ce sur quoi vous vous êtes mis d'accord et sur les questions sur lesquelles vous avez divergé… Nous avons donc supporté, en tant qu'avocates et avocats, les désagréments de vos positions et les effets de votre politique. Malgré cela, nous avons eu recours à la sagesse et nous avons gardé le silence à notre tour, en buvant la coupe amère de la patience, et nous vous avons laissé, au sein de l'Association, vous accrocher au secret et à une méthodologie d'accaparement de l'information, et vous avez laissé l'enthousiasme des avocates et des avocats s'estomper derrière l'attente. Le résultat a été que le texte a été voté et sorti de la commission de la justice de la Chambre des Représentants tel quel, avec une majorité de 16 voix contre 7.

Le Bureau de l'Association a publié un communiqué le vendredi 15 mai, comme s'il regrettait le cours des négociations, leurs tenants et aboutissants et leurs résultats, afin de proposer le remède qui pourrait guérir ou atténuer le choc pour les avocates et les avocats, et d'annoncer le passage à un niveau supérieur de protestation, avec la menace d'une démission collective des Bâtonniers et des Conseils de l'Ordre.

L'annonce d'une éventuelle démission collective est une position que je considère personnellement comme une fuite de responsabilité de la part des institutions des Ordres, élues, et un abandon des missions qui leur ont été confiées dans le cadre d'un choix électoral professionnel démocratique pour les Conseils et les Bâtonniers.

De même, l'annonce d'une position de démission ou la menace de celle-ci est une chose incompréhensible et dont les conséquences ne sont pas mesurées, et elle constituera un coup dur pour l'identité de la profession d'avocat et l'identité des avocats, car ils sont des hommes et des femmes de résistance et de non-soumission face à leurs dossiers complexes, qu'ils soient professionnels ou politiques. De même, la menace de démission ou l'appel à la démission est, à mon avis, une exclusion des représentants des Ordres de leurs racines et une renonciation de leur part au mandat de représentation institutionnelle. C'est même une position qui affaiblira les Ordres au lieu de les renforcer,

qui fera éclater des contradictions au sein des avocats et qui créera une opportunité d'affaiblir les Ordres et de les contourner.

Lever la bannière de la démission est une erreur fatale et un cadeau pour ceux qui veulent s'emparer davantage de la profession et des leviers de décision, sans compter que l'option de la démission exprimera clairement l'incapacité du Bureau de l'Association à gérer le conflit et à créer les décisions les plus efficaces qui ne divisent pas le milieu professionnel et n'éloignent pas les dirigeants des leviers de la responsabilité, à moins qu'il ne s'agisse d'un simple lapsus calami ou d'une expérience médiatique et rien d'autre. Même cette conclusion ne sera pas acceptée de nous et du Bureau de l'Association dans une conjoncture historique et politique que traverse le Maroc et où les violations des droits de l'homme et des libertés fondamentales se multiplient, et où les usagers ont besoin des hommes et des femmes de la profession d'avocat comme bouclier professionnel et de défense.